بحث عمل الوحدات الحسابية وعملية التوظيف بصعدة

■.. صعدة/سبأ..

ناقش الاجتماع الموسع الذي عقد أمس بمحافظة صعدة برئاسة الأخ حسن محمد مناع أمين عام المجلس المحلي وبحضور الأخ سالم محمد الوحيش وكيل المحافظة عمل الوحدات الحسابية بالمديريات وعملية التوظيف .

وتطرق الاجتماع الذي ضم مسؤولي مكتب المالية ومكتب الخدمة المدنية ورئيس وأعضاء لجنة وزارة المالية ورئيس وأعضاء لجنة وزارة الخدمة إلى مستوى الأداء للوحدات الحسابية لجميع المديريات والاطلاع على متطلبات السلطة المحلية المرتبطة بوزارة المالية وامكانية تنظيم دورات تدريبيه للعاملين بها والقيام بزيارات ميدانية للاطلاع على أعمالها كما تناول الاجتماع ما حققته اللجنة المكلفة من قبل وزارة المالية للاطلاع على عمل الوحدات الحسابية بالمديرية والمعوقات التي تواجهها بهدف تلبية الاحتياجات الخاصة بها لتتمكن من القيام بعملها وتسهيل مهمتها.

وناقش الاجتماع كذلك المهام المناطة باللجنة المكلفة من قبل وزارة الخدمة المدنية للنظر في التظلمات الوظيفية بالمحافظة.

ادارة الجودة الشاملة في ورشة عمل بالحديدة

■.. الحديدة/سبأ..

بدأت أمس بالمعهد المهني والصناعي بمحافظة الحديدة ورشة العمل الخاصة ببرنامج ادارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيق بمشاركة ٣٥ مشاركا ومشاركة من محافظات مارب وحجة والمحويت والحديدة.

وتهدف الورشة التي تستمر يومين إلى اكساب المشاركين الخبرات الفنية والمهارات في إطار العمل الجماعي والتأكيد على أهمية الالتزام باخلاقيات العمل الاستشاري المتعارف عليه عالميا بالاضافة إلى تقديم خدمة مهنية متميزة مصممة على احدث طرق تكنولوجيا الادارة العالمية الملائمة للبيئة العربية والتنمية المتجددة في هذا المجال.

حضر افتتاح الورشة الخبيرة الاردنية مقبولة محمود ومدراء عموم مكاتب التعليم الفني في المحافظات المشاركة وعدد من المسؤولين في الجهات ذات العلاقة.

ورشة تعريفية بالنظام المحاسبي الموحد

كتب/منصور شايع

أكد الأخ أحمد عبيد الفضلي نائب وزير المالية أن تطوير وتحديث النظام المحاسبي الموحد أحد الأولويات الرئيسية التي تبنته الحكومة ممثلة بوزارة المالية ضمن برامجها التطويرية والذي يهدف الى رفع قدرات المؤسسات والهيئات العامة على اعداد قوائم مالية دقيقة وشفافة وحسابات ختامية تعكس بصورة واضحة نتائج أنشطة المؤسسات طبقاً للمعايير والمستويات المتعارف عليها دولياً .

وأوضح الفضلي في كلمته التي القاها أمس في افتتاح الورشة التعريفية الخاصة بالنظام المحاسبي الموحد الجديد ٢٠٠٤م بحضور نحو ٥٠ مشاركاً من مختلف الجهات المالية والمحاسبية الذين لهم علاقة بتفسير البيانات المالية الخاصة بالوحدات الاقتصادية الحكومية بتفاصيل دليل الحسابات الجديد وشرح كيفية تطبيقه وفقاً للمعايير المحاسبية العالمية منوهاً الى أن مهمة إعداد نظام مالي ومحاسبي يتطلب خبرة وكفاءة محاسبية لدى منفذ المهمة حتى تمكنه من تصميم النظام الملائم مع حجم تلك المؤسسة وبما يتناسب مع طبيعة النشاط داعياً مسؤولي الوحدات المالية والمحاسبية المشاركين في الورشة الى المساهمة الفاعلة والتفاعل الايجابي مع الدليل المنجز وبما يسهم في اغناء النظام الجديد بالملاحظات الجوهرية البناءة التي تسهم في تطبيقه بمرونة كافية ومعقولة بحيث يغطي الاحتياجات المالية للوحدات الاقتصادية عموماً.

واشار الى أن وزارة المالية تأمل اتفاق المشاركين على آلية عملية تخدم استيعاب الدليل لأي ملاحظات جوهرية قد يتطلب أخذها بعين الاعتبار عند تطبيق النظام المحاسبي الموحد.

الى ذلك أوضح الأخ محمد باكحيل الخبير الوطني في مشروع النظام المحاسبي الجديد في تصريح لـ"الثورة": أن الهدف من إدخال النظام المحاسبي الجديد للعمل في اليمن هو تغيير النظام المحاسبي القديم الذي تم عمله في فترة السبعينات مشيراً الى أن النظام الجديد يمكن أن يقرأ دولياً بحيث أن الممولين الدوليين لايستطيعون منح أي مساعدة لليمن مالم يعرفوا بأن في اليمن نظام محاسبي دقيق يحدد أين تذهب هذه الأموال وفيما انفقت وماهو الهدف الذي من أجله انفقت هذه المساعدات وهذا لايتم إلا عن طريق النظام المحاسبي الجديد القائم على الشفافية والوضوح.

من جانبه استعرض السيد توني ردمون رئيس مشروع النظام المحاسبي الجديد المراحل التي مر بها المشروع مشيراً الى أن مشروع تحسين الإدارة المالية والاقتصادية كان له مساهمة ايجابية في ترجمة اهتمام وزارة المالية الى الواقع مؤكداً أن التطورات التي حصلت الى هذه اللحظة قد سبقتها جهود وأنشطة عمل كبيرة وقال: النظام المحاسبي الجديد يستهدف وحدات النظام المحاسبي الحكومية ولكنها تعتبر الخطوة الأولى في اتجاه تبني اليمن للنظام المحاسبي الجديد فإنها تمثل تطوراً جديداً نحو اتخاذ نظام جديد للمحاسبة طبقاً للمعايير الدولية السائدة منوهاً الى أن فترة المشروع شارفت على الانتهاء مع نهاية العام الجاري إلا أننا سنقدم توصيات الى الجهات المانحة لمساعدة الحكومة اليمنية في تطبيق هذا النظام.

بعد ذلك بدأت أعمال الورشة حيث استعرض السيد استيف الخبير المحاسبي في المشروع التعريف بلائحة النظام المحاسبي الجديد وأثار تطبيقها على العاملين في الوحدات الحكومية مؤكداً على ضرورة خروج التقارير المالية والمحاسبية في وقتها المناسب وتحري الدقة بحيث تتفق في محتوياتها وتكون متماسكة ولايوجد فيها تناقض من سنة الى اخرى لأنها قد تستخدم في تقييم أي منشأة مؤكداً أن الهدف من التقارير المالية هو تقديم صورة حقيقية عن الوضع المالي في إحدى الجهات للمالكين والمقرضين والمستثمرين المتوقعين ومصلحة الضرائب والحكومة والجمهور وتحتوي هذه التقارير على كافة الأنشطة التجارية ونفقات النشاط التجاري والأرباح والخسائر وتصنيفها والقيمة الحالية للجهة.

مسح ومراقبة الجراد الصحراوي في دورة تدريبية بالحديدة

■.. الحديدة/سبأ..

بدأت في الهيئة العامة لتطوير تهامة بالحديدة الدورة التدريبية الخاصة بعملية المسح والمراقبة للجراد الصحراوي التي ينظمها مركز مراقبة ومكافحة الجراد الصحراوي التابع لوزارة الزراعة والري بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة الفاو.

وتستمر الدورة حتى الثاني من ديسمبر القادم بمشاركة ١٦ضابط جراد صحراوي يمثلون محافظات حضرموت ، شبوة ، ابين ، لحج ، حجة ، صنعاء ، مارب بالاضافة إلى الحديدة.

وفي افتتاح الدورة أشار الأخ حسن احمد الهيج إلى أهمية هذه الدورة الهادفة إلى اكساب المشاركين مهارات خاصة بجمع المعلومات حول مكافحة الجراد الصحراوي التي تشكل خطرا على المزروعات ٠٠مؤكدا دعم قيادة المحافظة لمثل هذه الدورات.

كما استعرض الاخوة الدكتور محمد الغشم رئيس الهيئة العامة لتطوير تهامة والمهندس عبده الرميح مدير مركز مراقبة ومكافحة الجراد الصحراوي وعلي يوسف بقش رئيس فرع الاتحاد التعاوني الزراعي بالمحافظة أهداف وبرامج الدورة التي سيتعرف خلالها المتدربون على مراحل تكاثر الجراد الصحراوي والبيئة المناسبة لتكاثرها وكيفية مراقبة اماكن تواجدها وتكاثرها في سبيل السيطرة عليها بالاضافة إلى تعريف المشاركين بطرق ووسائل المكافحة.

حضر الدورة عدد من المسئولين في الجهات ذات العلاقة.

مناقشة آلية تفعيل وتحديث اوجه الانفاق والإيراد للسلطة المحلية بعمران

■.. عمران/سبأ..

ناقش اللقاء المالي الذي عقد بمحافظة عمران أمس برئاسة الأخ عبدالله ضبعان الأمين العام للمجلس المحلي بالمحافظة عددا من الموضوعات المتعلقة بالجانب المالي ومستويات تطويره وتفعيل آلياته الخاصة بحداثة وتقنين أوجه الانفاق والايراد لصالح السلطة المحلية.

واستعرض اللقاء الذي ضم الاخوة علي فايع عميد المعهد المالي بوزارة المالية ومديري عموم المالية والوحدة المحاسبية بالمحافظة وحضره الأخ يحيى غوبر وكيل المحافظة الاستعدادات الجارية لمشروع الشبكة الآلية بواسطة أجهزة الكمبيوتر الذي سيتم تدشينه خلال شهر ديسمبر القادم.

حيث يتم رفد عشرين مديرية بجهازي كمبيوتر لتسهيل عملية النظام المالي والمصرفي والمحاسبي والاقتصادي والاستثماري بالسلطة المحلية بالمحافظة ووحداتها الادارية وايجاد شبكة محورية ومركزية مترابطة بين الوحدات الادارية والمحافظة ووزارة المالية والبنك المركزي اليمني بما يخدم الأعمال المالية والادارية من اعداد خطط والموازنات العامة والبرامج الاستثمارية والحسابات الختامية ويعزز من الدور المالي ونظمه المصرفية.

كما ركز المشاركون على أهمية الاعداد والتدريب والتأهيل للكوادر المالية لهذه الفروع التي سيتم فتحها في المديريات بالاضافة إلى التوسع في التدريب والتأهيل ليشمل جميع العاملين في القطاع المالي والمحاسبي بالمحافظة والمديريات التي تم فيها فتح فروع للمالية والوحدات المحاسبية خلال المرحلة الأولى ٠٠٠مؤكدين على ضرورة فتح وحدات محاسبية ومكاتب للمالية بالمديريات وتغطية المديريات المرشحة لفتح الوحدات الحسابية فيها خلال المرحلة القادمة من العام المقبل ٢٠٠٥م.

وفي اللقاء استعرض الأخ محمد الكبسي مدير عام المالية بالمحافظة النشاطات والمسارات المالية وأهدافها في برامجها وخططها الآنية والمستقبلية التي وضعت في أطر سليمة وصحيحة وفقا للأنظمة المالية مع مراعاة توافق نظام السلطة المحلية لما من شأنه تعزيز الشراكة بين الأجهزة المالية والسلطة المحلية في البناء والتنمية.

في ختام مؤتمر الدول النامية ومنظمة التجارة

الدعوة إلى مراجعة وتطوير التشريعات والقوانين التجارية وتفعيل دور القطاع الخاص

■.. الكويت/سبأ..

دعا مؤتمرالدول النامية ومنظمة التجارة العالمية إلى مراجعة وتطوير التشريعات والقوانين بما يضمن تشجيع وحماية التجارة المحلية والدولية من خلال تحقيق مبادئ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

وأكد المؤتمر في ختام أعماله أمس في الكويت إلى ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص في تنمية اقتصاديات دول المنطقة وتفعيل قوي وعوامل السوق ومتطلبات المنافسة ومعايير الجودة إلى جانب توجيه الاستثمار لمشاريع تطوير البني التحتية والتي منها تحديث وتطوير وسائل وخدمات النقل.

واوصي المؤتمر بضرورة توجيه الموارد البشرية وتأهيلها لخدمة الأنشطة الاقتصادية ذات الميزة التنافسية ورسم وتطبيق سياسات اقتصادية تحقق مبدا التكامل الاقتصادى بين دول المنطقة وتشجيع التبادل التجاري فيما بينها مما يشجعها على تكوين تكتلات اقتصادية فاعلة.

وشدد المؤتمر على ضرورة تبادل الخبرات العربية في مجال تطبيق الاتفاقيات الخاصة في مجال المفاوضات ومراجعة السياسات الاقتصادية والدعوة لتنظيم مائدة مستديرة تضم الجهات التنفيذية وغرف التجارة والصناعة ومراكز البحث العلمي في الجامعات بمشاركة وحدة منظمة التجارة العالمية بجامعة الكويت. ودعا البيان إلى ادخال الاسس العامة للاتفاقيات واثارها في مناهج كليات العلوم الادارية وبعض الاتفاقيات حتى في مناهج المدارس الثانوية مثل اتفاقية حماية الملكية الفكرية مع حث المعنيين بضرورة الاستفادة من خدمات الدعم الفني التي تقدمها المنظمة للدول الأعضاء.

كما اوصى المؤتمر بايضاح الاثار الايجابية والسلبية للاتفاقيات على قطاعي الصناعة والزراعة لاسيما فيما يتعلق بالغاء الدعم التدريجي ونشر الثقافة والوعي العام والمهني للاتفاقيات.

وقد شارك في المؤتمر ٢٥٠ مشاركا وباحثا من دول خليجية وعربية ودول اوروبية ودول اسيوية وامريكا الشمالية حيث عرض ما يقارب ٦٠ بحثا تم تحكيمها واختيار ٣١ بحثا للتقديم في المؤتمر تم مناقشتها في جلستين رئيسيتين.

شطب ٩٠٪ من ديون العراق لروسيا

■..موسكو /سبأ

اعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين شطب ٩٠٪ من ديون بلاده المستحقة على العراق٠٠ مؤكدا ضرورة ان يصبح الشعب العراقي سيد بلاده وموارده الطبيعية ٠

وجاءت تصريحات بوتين في مؤتمر صحفي في ختام قمة بين روسيا والاتحاد الاوروبي بلاهاي امس الى جانب تأكيد دعم موسكو لفكرة اجراء انتخابات بالعراق٠ وكانت روسيا قد طالبت مرارا باعتماد عقود وقعتها الشركات الروسية مع النظام العراقي السابق برئاسة صدام حسين وخاصة في قطاع النفط ٠

قرض للبوسنة من البنك الاوروبي

■..سراييفو /سبأ

قدم البنك الاوروبي للتنمية قرضاميسرا للحكومة البوسنية تقدر قيمته بـ ٧٠ مليون يورو لتغطية مشاريع البنية التحتية في البوسنة والاستفادة من الاستشارات المصرفية التي يقدمها البنك لحكومات اوروبا الشرقية ٠ وذكر بيان رسمي بوسني صدر امس / ان الاتفاق على تقديم القرض جرى خلال لقاء رئيس وزراء البوسنة عدنان تيرزيتش مع رئيس البنك الاوروبي للتنمية جان ليمير على هامش اجتماع استشاري لرؤساء حكومات دول شرق اوروبا يعقد في منتجع برتوروج في سلوفينيا خلال عطلة نهاية هذا الاسبوع /٠

وأوضح البيان ان القيمة الاجمالية للقرض تبلغ ٧٠ مليون يورو وان المرحلة الاولى منه تشمل تقديم ٥ر٨ مليون يورو ستخصص لترميم شبكة مياه الشرب في مدينة برشكو شمال البوسنة ٠

إيطاليا تخفض الضرائب

■ روما/(د . ب . ا)

قالت تقارير تلفزيونية إن إيطاليا وافقت أمس الأول على تخفيضات هائلة في الضرائب بعد أسابيع من المناقشة الساخنة.

وجرت الموافقة رسمياً على التخفيضات بعد أن توصل الوزراء في الائتلاف الحاكم إلى حل وسط.

وكان سيلفيو برلسكوني، رئيس الوزراء، قد هدد بالدعوة إلى انتخابات جديدة إذا فشل شركاء الائتلاف في التوصل إلى اتفاق حول تخفيضات الضرائب.

وتقدر قيمة تخفيضات الضرائب بنحو (٦,٥) مليار يورو – (٨,٦) مليار دولار – وهي تقل عن التسعة مليارات يورو التي طلبها برلسكوني في البداية.

وتعتزم روما تخفيض نحو (٧٥) ألف وظيفة حكومية بحلول عام ٢٠٠٦م لتمويل التخفيضات، وأيضاً رفع الضرائب على السجائر وتخفيض الإنفاق على التعليم.

مساعٍ لرفع الحظر الاسترالي على تصدير الأغنام للسعودية

■ الرياض/(د . ب . ا)

قال مسؤول سعودي : إن السعودية حريصة على رفع الحظر الذي تفرضه استراليا على تصدير المواشي إلى السعودية في أعقاب حادثة السفينة (كورمو إكسبريس).

وقال المسؤول في بيان وزع أمس : إن فك الحظر قد يتم قبل موسم عيد الأضحى، مضيفاً : إن الاستراليين يشترطون أن تطبق السعودية نظاماً واضحاً في التعامل مع المواشي المستوردة وإنزال المواشي المصابة وإخضاعها للعلاج في الموانئ السعودية وإبقائها محجوزة في المحاجر لحين البت في مصيرها.

وتشترط استراليا لاستئناف التصدير أن تسمح السلطات السعودية المختصة بتفريغ أي شحنات مشكوك في أمرها في المحاجر السعودية لضمان عدم تكرار مأساة السفينة التي ظلت تجوب البحار لأكثر من شهرين وعلى متنها نحو (٥٨) ألف رأس من الأغنام بعد أن رفضت السعودية استقبالها بسبب إصابتها بمرض جدري الفم. سوتعتبر السعودية أهم الأسواق للأغنام الاسترالية، ويصل حجم استيرادها السنوي قرابة (٣) ملايين رأس في سوق يستهلك سنوياً قرابة (٩) ملايين رأس، وهو ما يمثل نحو (٥٠٪) من الأغنام الاسترالية التي تصدر إلى سوق الشرق الأوسط، حيث تبلغ قيمة واردات السعودية من الأغنام الاسترالية أكثر من (٥٦٠) مليون ريال في العام.

السياحة ودورها في تنشيط الاقتصاد الوطني

الدكتور/ احمد اسماعيل البواب

بالمفهوم الاقتصادي العلمي اصبحت السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية التي تمثل قوة دفع لحركة التنمية الشاملة في اي بلد وادراكا من الحكومة اليمنية لهذه الاهمية التي تكتسبها السياحة كمورد اقتصادي مهم ومصدر واعد من مصادر الدخل القومي فانها تركز على وضع الخطط والبرامج ومنظومات الاستراتيجيات والسياسات الهادفة الى تنشيط السياحة والاستثمار السياحي كقطاع له اولوية في التنمية بالنظر لاسهاماته الفاعلة في رفع معدلات الانتاج وتشغيل الايدي العاملة ومكافحة البطالة ودعم ميزان المدفوعات وبالتأكيد فان ترجمة هذه الجهود تأتي تنفيذا لتوجيهات فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح الذي يولي القطاع السياحي اهتماما كبيرا تجسد عمليا في ايجاد الاطر المؤسسية لادارة وتنظيم وتنشيط الحركة السياحية وتوفير الامكانيات والظروف الملائمة لتطويرها على أسس علمية حديثة فأصدر القرار الجمهوري رقم «٥» لسنة ١٩٩٣م بشأن انشاء الهيئة العامة للسياحة ومن ثم تشكيل المجلس الاعلى للسياحة بقرار مجلس الوزراء رقم «٢٠٥» لسنة ١٩٩٦م واتساقا مع هذه التوجهات جاء قرار انشاء مجلس الترويج السياحي من القطاعين الحكومي والخاص عام ١٩٩٧م لخطوة متقدمة للانطلاق بالمنتج السياحي اليمني الى الاسواق العالمية تبعا للاهداف والمهام المحددة في القانون رقم «٣» لعام ١٩٩٩م وتعديلاته بالقانون رقم «٨» لعام ٢٠٠٠م ومن المهم التأكيد على ان هذه الاطر المؤسسية اذا ما اضطلعت بمهامها وفق استراتيجية مدروسة يشترك فيها القطاع الخاص مع الجهود الحكومية سوف تحقق تطورا كبيرا في أداء نشاط القطاع السياحي وزيادة نموه ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ومضاعفة معدلات نمو الدخل القومي وتطوير مناطق الجذب السياحي ذات الاولوية بالتأهيل والاستثمار ومن المؤشرات الرقمية التي نبني عليها هذه الرؤية ما تحقق من تطور ونمو السياحة في السنوات الماضية وسط ظروف محلية واقليمية ودولية معقدة حيث حققت الخطة الخمسية الاولى «١٩٩٦م – ٢٠٠٠» نموا سياحيا يقدر بـ «٨٪» في المتوسط مقارنة بالمعدل المستهدف بـ «٧٪» وشهدنا توسعا ملحوظا في المنشآت السياحية التي وصل عددها الى «٢٢٣٦» منشأة عام ٢٠٠٠م تضاعفت معها قوة العمل الى «٢٧٦٥٣» عاملا وبالتالي ارتفعت عائدات القطاع السياحي الى «١٢,٥» مليار في نفس ا لعام .

وثمة عوامل ومقومات سياحية عديدة تؤسس لصناعة سياحية نشطة من شأنها ان تدفع بالجمهورية اليمنية الى وجهة استقطاب سياحي مهم في خارطة السياحة العالمية فاليمن لها مساحة مترامية تبلغ «٥٥٥,٠٠٠كم٢» تتمتع بموقع استراتيجي هام جنوب غرب الجزيرة العربية بين بحر العرب وعمان الذي يحاذيها من الشرق ومن الجنوب خليج عدن والمحيط الهندي ومن الغرب البحر الاحمر ومن الشمال السعودية ثم ان بلادنا تتميز بالانفتاح السياحي والديمقراطي ومناخات الامن والاستقرار وتنوع التضاريس والطقس واكثر من سبعة انواع من السياحة التاريخية اثرية ثقافية فهي تحتضن عبر تاريخها القديم والوسيط والمعاصر جملة من الحضارات الانسانية تشكل بمعالمها واثارها ثروة قومية تساهم بصورة فاعلة من خلال عوائدها في تمويل البرامج والمشروعات الاستثمارية وتوفر فرص السياحة التاريخية والعلمية كما ان تنوع الطبوغرافية اليمنية بين السهول والهضاب والجبال والوديان والصحاري يمكن ان توفر في تنوعها وتعددها فرص السياحة الرياضية كالتسلق والطيران الشراعي والسياحة الثقافية والصحراوية والاصطياف والغوص وكذلك الشواطئ اليمنية والممتدة على طول «٢٥٠٠كم٢» من المهرة شرقا الى ميدي غربا وهي شواطئ ذهبية نظيفة على البحر الاحمر وخليج عدن والبحر العربي وتوفر فرص السياحة البيئية والبحرية والغوص السياحي ومناخات للترفية والراحة .

وهناك سياحة الجزر التي يتجاوز عددها «١٨٣» جزيرة ذات خصائص طبيعية وثراء في الحيوانات والنباتات النادرة كما هو الحال في جزيرة سقطرة التي تأسر الالباب واليمن ذائعة الصيت بحضارتها العريقة وبفنونها المعمارية وتعدد الحرف اليدوية التي نبغ فيها اليمنيون واشتهروا بها وشكلت أحد أهم المعالم الحضارية والتاريخية اليمنية القديمة .

ولعل وجود المدن التاريخية «صنعاء – شبام حضرموت – وزبيد» كمدن للتراث الانساني العالمي تعتبر مناطق حيه بذاتها وكذا الينابيع الطبيعية المليئة بالعناصر والاملاح المعدنية والمعدة كحمامات طبيعية للاستشفاء مثل حمامات دمت والسخنة وحمام الطور وغيرها كل هذه المقومات السياحية هي عناصر جذب سياحي تعزز فرص نمو السياحة في بلادنا وبوتائر عالية .

واعتمادا على ذلك فان مسحا اجري على منظمي الرحلات السياحية الاوروبية عام ١٩٩٦م اكدوا من خلاله على ان مستقبل اليمن كمصدر سياحي يعتبر مشرقا وان اليمن سوف تضاعف من وتيرة جذب المزيد من السياحة بما لديها من امكانيات وعناصر سياحية متنوعة ومتكاملة يندر وجودها في بلد واحد كما هو الحال في بلادنا ويؤكد انعقاد المؤتمر التأسيسي للمنظمة العربية للسياحة في صنعاء للفترة «١-٧ اكتوبر عام ٢٠٠٤م» وبمشاركة وفود من ستة عشر دولة عربية وعدد كبير من رجال الاعمال والمال العرب ما تكتنزه اليمن من عوامل جذب سياحي ومثلما يؤكد البعد السياحي لليمن ودورها المنتظر في هذا المجال على المستوى العربي والاقليمي والدولي غير ان في هذا دلالة هامة تستنهض اهتمامنا الى توظيف واستغلال هذا الكنز السياحي الذي نربض عليه دون ان نوليه ما يستحقه من الجهد والامكانيات المادية والفنية والادارية فليس ثمة اكثر مما هو مثير للعجب وعلامات الاستفهام ان يعرف الاشقاء والاصدقاء مدى اهمية ثروتنا الوطنية أكثر مما نعرفه نحن فهذه الباحثة والمؤلفة البريطانية جانيت واتسون تقول «اليمن مدهش بمعالم حضارته العريقة وبجمال فنونه الثقافية والمعمارية» فاليمن منتجع سياحي متفرد ومنافس والا لماذا يدعو رجل اعمال اجنبي وهو الايطالي دانيليه الى البوح بحماسه للاستثمار السياحي في اليمن حيث يقول « لن نتردد في القيام بمشاريع سياحية تليق باليمن وحضارتها العريقة» من حديث ورد في صحيفة السادس والعشرين من سبتمبر العدد «١٠٢٢» ١٥ من اغسطس عام ٢٠٠٢م وهكذا فان المؤتمر التأسيسي للمنظمة العربية للسياحة بقدر ما اتاحت فرصة كبيرة للمشاركين من الوفود الرسمية العربية ورجال المال والاعمال للتعرف على فرص الاستثمار السياحي في بلادنا والتسهيلات التي توفرها الدولة ويتضمنها قانون الاستثمار رقم «١٢» لسنة ١٩٩١م وتعديلاته فانه بذات القدر يضع الجهات المعنية امام مسؤوليات جسام تلبي متطلبات الاستثمار السياحية ومضامين النظام الاساسي للمنظمة العربية للسياحة والتفاعل بمستوى متكافئ في تعزيز العمل المشترك وانسيابية الحركة السياحية البينية بين الدول العربية وكما قال دولة الاخ عبدالقادر باجمال في كلمته خلال فعاليات المؤتمر «ان استكمال البنى الاساسية للنهوض بالسياحة والاخذ بأدوات العلم والابحاث والدراسات كأساس للعمل في هذا المجال» وهذا لن يتأتى لبلادنا الا باستكمال وتعزيز البنية التحتية لقطاع السياحة واستخدام الاسس الحديثة والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة في عمليات الترويج السياحي وكذا الاهتمام بالتدريب والتعليم السياحي فالسياحة اليوم اصبحت صناعة بل هي اهم الصناعات التي تشكل حجر الزاوية في العملية التنموية وهنا لابد من منح فرص اوسع للمشاركة الفعالة للقطاع الخاص من اجل تطوير السياحة ولعل الدلالة التي يحملها هذا المؤتمر العربي السياحي تتجسد من خلال الشعور بالحاجة للتعاون العربي المشترك وأهمية إقامة مثل هذه الكيانات في الوقت الراهن كما يقول الدكتور عبدالرحمن السحيبابيني الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية لمواجهة التكتلات الاقتصادية وتحديات العولمة على ان الاهمية التي يمثلها المؤتمر في صنعاء تكمن في انعاش حركة السياحة العربية وهي ايضا بهذا المعنى تمثل دفعة للجهات المعنية في بلادنا لاستنهاض كل امكانياتها وفق رؤية استراتيجية لتحقيق الغايات المنشودة ومن ثم فان بلادنا كعمق سياحي حضاري وثقافي وطبيعي للوطن العربي هي معنية بتفعيل مسالك السياحة البينية بين الاقطار العربية في اطار الشراكة الحقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص هذه الشراكة بين القطاعين تحقق الاهداف المرجوة للتنمية السياحية لمصلحة كل شعب ومجمل الشعوب العربية فهي كما قال الامير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز امين عام الهيئة العليا للسياحة في المملكة العربية السعودية في رسالته الى المؤتمر «ان الشراكة بين القطاعين العام والخاص لها اهمية فهما كشريكين اساسيين فاعلين في التنمية السياحية» .

يبقى القول ان نجاح هذا المؤتمر الذي مثل تظاهرة سياحية عربية كبرى سوف يخدم تفعيل حركة السياحة العربية وتسويق المنتج السياحي العربي ويؤسس الاستراتيجية طويلة المدى ترتقي بمكانة البلدان العربية على الخارطة السياحية العالمية بتوظيف امكانياتها وثرواتها الحضارية والتراثية وثراء الطبيعة وغزارة التنوع السياحي .

Email ahmed albawab @ hotmil.com